

## بلد السلامة الأول

رفائلا بوغيوني

تضع قواعد دبلن (٢) المسؤولية الكاملة على بلد السلامة الأول للجوء إزاء اللاجئين و طالبي اللجوء. لكن إيطاليا لم تف بمسؤوليتها باعتبارها البلد المسؤول الأول ولم تتصرف بطريقة مسؤولة.

ما يقارب ١٥٠٠٠ ممن هربوا فيما بعد من ليبيا أو عن طريقها حيث إنه لم يُنح لهم أي نوع من الحماية.

بالنسبة للبعض، فإن أكثر ما يتوقون لأن تقدمه لهم الحماية السكن لا غير، وحتى ذلك المطلب لم يكن متاحاً في حالة الحصول عليه لأكثر من ستة شهور، فأيطاليا لا تتوافر على مرافق كبيرة للإسكان لإيواء هؤلاء الأشخاص مقارنة مع حاجاتهم. أما الاعتراف بصفة اللاجئ فلا تعدو أن تكون قاصرة من الورق لا تقدم أي نوع من الحماية الاجتماعية الحقيقية فالحاجات الأساسية غالباً ما تبقى غير ملباة بما في ذلك الحاجة إلى السكن والوجبات الغذائية والخدمات الصحية .

ينبغي لإيطاليا إعادة النظر في سياستها الخاصة باستقبال اللاجئين أو عدم استقبالهم، كما يجب أن تعيد النظر في سياستها الخاصة بخفر الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط. فسياسات الخفر والإنقاذ والإرجاع كلها كانت تُطبّق بهدف منع و/ أو تخفيف ما أمكن من التدفقات غير المرغوب بها من المهاجرين. وقد سمحت اتفاقية الصداقة لعام ٢٠٠٨ المبرمة مع ليبيا بنقل كامل مسؤولية الحماية إلى ليبيا التي كانت معروفة بسياساتها المهينة والعنيفة والتي لم تعط أي اهتمام يذكر لمصير الأشخاص الذين يهربون من البلدان الأفريقية الأخرى عبر ليبيا. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخراً حكماً تنتقد فيه إيطاليا على تصرفاتها السابقة التي كانت من خلالها تجبر اللاجئين على العودة إلى طرابلس بعد أن اعترضتهم أثناء هجرتهم في البحر الأبيض المتوسط وذكّرت المحكمة أنه لا يجوز لإيطاليا أن تنقل التزاماتها الدولية إلى بلدان يعرف عنها بسوابقها السيئة في مجال حقوق الإنسان.

ومع أن هذه الاتفاقية أُوقفت حالياً فما زالت الحكومة الإيطالية تسعى إلى إعادة تنشيط "التعاون" الثنائي بين البلدين الذي كان فعالاً من حيث الحد من مشكلتها في الهجرة حتى لو كانت بكلفة كبيرة جداً.

رفائلا بوغيوني Raffaella.PUGGIONI@nottingham.edu.cn زميلة في هيئة

التدريس في جامعة نوتنغهام، نينغبو، الصين

مع أن الطاقة الاستيعابية للاستقبال وفقاً لنظام اللجوء الإيطالي كانت ومازالت محدودة للغاية، فقد زاد الوضع سوءاً وتدهوراً منذ الاضطرابات والثورات التي عصفت بشمال أفريقيا، فالحماية التي يقدمها هذا النظام ما زالت معتمدة على المبدأ الأصلي الذي يقدم المساعدة على المدى القصير جداً، أما سياسات التوطين فهي مفقودة تماماً وكل من يُنح صفة اللاجئ يترك أمر حمايته إلى نفسه.

وقد أدى ذلك إلى مفارقة عجيبة حيث إن الأشخاص الذين هربوا إلى إيطاليا يجدون أنفسهم بحاجة إلى الهروب من إيطاليا من جديد. فبعضهم يعمد ببساطة إلى التوجه إلى بلاد أوروبية أخرى دون خوض عملية التعريف الشخصي بعد وصولهم لذلك البلد، وهناك من يقدم طلباً للجوء ثم ينتقل مباشرة إلى مكان آخر عندما يجد أن المؤسسات المحلية تخلت عن اللاجئين في حين ما زال هناك آخرون ينتقلون حتى لو كان لديهم أي دليل رسمي أو قاصرة ورقة رسمية تمنحهم الحماية الدولية. وفي إيطاليا فإن هذا الاعتراف بالنسبة لمعظم الحالات أو غالبيتها لا يقدم لهم شيئاً بخصوص التسهيلات المعيشية أو الحصول على حياة كريمة.

وفي ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ ونتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة من الأشخاص إلى الشواطئ الإيطالية أعلنت إيطاليا حالة الطوارئ الإنسانية، وخلال ذلك العام بلغ عدد طلبات اللجوء من الأفارقة ٢٨٥٤٢ طلباً معظمهم كانوا هاربين من القرن الأفريقي ومن الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ممن هاجروا من بلادهم عبر ليبيا و عبر البحر المتوسط. ويتضمن هذا الرقم ٢٤٨٥٤ تونسياً ممن منحو الحماية لمدة ستة أشهر لاعتبارات إنسانية. وعلى ما يبدو فإن ١١٨٠٠ من هؤلاء الأشخاص انتقلوا إلى إيطاليا إلى بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي مستخدمين وثائق صادرة عن السلطات الإيطالية حيث إن تلك الوثائق أتاحت لهم التنقل في المنطقة التي يحكمها نظام (الشنغن). لكن مصيرهم ما زال غير معروف. وقد قررت الحكومة الإيطالية تجديد إذن الحماية المؤقت الممنوح للأشخاص الذين بقوا في إيطاليا ولم يحصل أكثر من ٧٠٠ من هؤلاء الأشخاص على المساعدة والسكن. ولا يوجد أي معلومات متاحة حول الأوضاع القانونية أو الاجتماعية والاقتصادية التي يزرح تحتها غيرهم من الأشخاص، ويفترض أنهم الآن جميعاً يعيشون في بلدان الاتحاد الأوروبي دون اعتراف قانوني بهم وبذلك فإنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية. والمصير المجهول نفسه قد ينتظر



أحد قوارب خفر الشواطئ الإيطالية يستعد للرسو في ميناء لامبيدوسا. ويحمل القارب الأشخاص الذين أُنقذوا قبل قاربهم في البحر.